٢٢ ـ مشروعات الإصلاح والديموقراطية فى الوطن العربى(*)

أ.د. محمد السيد سعيد(**)

فى البداية أود أن أطرح سؤالاً وهو: لماذا الإصلاح فى الوطن العربى؟ نعلم جيداً أن النظام العربى يعانى من ضعف شديد، سواء فى مصر، أو فى الدول العربية؛ فالكيان العربى أصبح دوره مهمشًا فى المجتمع الدولى. فقد الرجل العربى كرامته ـ والمصرى تحديداً ـ فى هذه السنوات الأخيرة، وأصبح المحللون يصفون مصر بالرجل المريض فى النظام العربى، تشبيهًا بالدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأول، وضعفها أمام الغرب الأوروبى.

فمن الناحية الاقتصادية ضعف الاقتصاد المصرى مقارنة بالاقتصاد العربى، ومن الناحية الإنسانية استمر مسلسل الاعتقالات وإهانة كرامة الإنسان المصرى، ومن الناحية الأخرى انهارت البنية التحتية لمصر، وللأسف الشديد الأنظمة العربية رغم افتقادها إلى نقطة الفكر السياسى والمنهجية، إلا أنها مستمرة، وتقوم بإضافة وجوه شابة للحفاظ على استمرارية النظام القائم، والأنظمة العربية أصبحت اليوم تسيطر على القضاء والصحافة والأجهزة الأمنية، وأصبحت قوية جداً فى مواجهة القوى الإصلاحية القليلة العدد، وللأسف الشديد أن من يريدون الإصلاح هم قلة فى المجتمع، ومن هنا لا يأتى الإصلاح؛ حيث يشعر الأفراد باليأس مع تأخر الإصلاح، وهذا الوضع من الممكن أن يؤدى إلى الانهيار؛ مثل انهيار الاتحاد السوفيتى، وانهيار الدولة العثمانية؛ فالديموقراطية لا بد أن تكون موجودة فى القبائل وفى الشعوب والمدن، وأيضًا حقوق الإنسان لا بد أن يتوفر لها الاحترام.

(*) نص مفرَّغ.

(**) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

والباحث يجب أن يراعى أن الإصلاح السياسى لا بد أن يؤدى إلى إصلاح اقتصادى، وأيضًا يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى إصلاح سياسى.

لكن النتيجة التى يخلص إليها علم السياسة هى كالتالى: فى العلاقة بين الديموقراطية والإصلاح الاقتصادى ليس بالضرورة أن يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى الديموقراطية ولا يضمنها؛ فالعلاقة بينهما تكون على شكل حرف «L»؛ فالنمو الاقتصادى عندما ينمو ويزدهر من الممكن أن يؤدى إلى تكوين بعض مظاهر الديموقراطية؛ وذلك عن طريق الثورات، وهذه بداية الانتقال إلى بعض الديموقراطية الظاهرية.

وعلى الجانب الآخر أيضًا لا تؤدى الديموقراطية بالضرورة إلى الإصلاح الاقتصادى؛ فقد أكدت معظم الدراسات أنه لو أن هناك عملية سياسية من الأفضل أن تتم بالإصلاح الاقتصادى أولاً، ثم بعد ذلك تنتقل إلى الإصلاح السياسى، والدراسات تؤكد على أن الإصلاح الاقتصادى يتم عن طريق استقلال الجهاز المعرفى، واستقلال الجهاز الإدارى، واستقلال الجهاز القضائى. . أما فى النظام السياسى؛ فإن الإصلاح يتم عن طريق حد أدنى من الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وحد أدنى من الشفافية.

هناك أدبيات ودراسات تؤكد على وجود علاقات منهجية بين الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، وتؤكد أن الإصلاح الجزئى سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا لا يؤدى إلى التنمية والرخاء؛ بل يؤدى إلى الركود والبطء والانهيار، ويكون الإصلاح على شكل حرف «G»، ويضرب ذلك التجربة الديموقراطية لو حدثت، كما يعطل الإصلاح الاقتصادى من ناحية أخرى.

وإذا تحدثنا عن سيناريو الإصلاح فى العالم العربى؛ نجد أنه ينتج من مقولتين رئيستين:

١ ـ هل الإصلاح يأتى من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى؟

٢ ـ شمولية الإصلاح وانسجامه الداخلى (برنامج الإصلاح).

وعندما نمزج بين هذين المؤشرين السابقين يمكننا التمييز بين أربع إستراتيجيات إصلاحية مهمة:

* إصلاح منسجم من أعلى؛ وهذا لم يحدث فى المنطقة العربية سواء كان إصلاحًا اقتصاديًا أو سياسيًا.

* إصلاح اقتصادى أو سياسى جزئى وعشوائى من أعلى؛ كإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى السبعينيات فى عهد السادات، وهذا الإصلاح العشوائى يقود إلى ركود اقتصادى وسياسى طويل الأمد. . . هناك أيضًا «رأسمالية المحاسيب»؛ وهى أن تعطى الدولة مميزات خاصة لبعض رجال الأعمال ويكونون بعيداً عن قانون السوق، ويتم تفصيل قوانين خاصة بهم فى إطار ما يسمى بترزية القوانين؛ وهو اصطلاح علمى، وهذا النمط من رأسمالية المحاسيب هو سبب كارثتنا الحالية.

* إصلاح يأتى من أسفل؛ وهى إستراتيجية تضمن النتائج، وقد تنتقل من نظام شمولى إلى نظام شمولى مضاد أو أكثر شمولية، وقد تؤدى فى حالات معينة إلى صراع وانفجار وانهيار وتحلل؛ وهو تخويف موجود فى النظام العربى، وهذا حقيقى.

* إصلاح منسجم من أسفل، يأخذ صورة حوار صبور وكتلة إصلاح لديها فكر منسجم، ويصل إلى السلطة وتكوين مجتمع مدنى يعزل الدولة ويعزل سلطتها، وهذه الكتلة الإصلاحية تعرف ما تريد من إصلاحات فى التشريعات وغيرها؛ مثل ما حدث فى بولندا، وهذا قد يصل إلى السلطة بشرط ألا يتمزق بعد ذلك، ويقود إلى إصلاحات مدمرة.

ونحن نتمنى أن يكون الإصلاح من أعلى وسلميا وشاملا ومنسجما، وألا يكون مرتبطًا بمصالح معينة؛ مثل الوصول إلى السلطة؛ وإنما فى ظل انعدام وجود إصلاح ستصل الدولة إلى الانهيار مثل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أو فى الدولة العثمانية؛ لأن الدولة فى هذه الحالة تكون قد فسدت، وحتى البحث عن دليل فى هذه الحالة سيكون أمرًا صعبًا للغاية.

فلا بد من استمرار الحوار الصبور والإصلاح المنسجم حتى يمكن الضغط على النظام لبسط قدر من الإصلاح، سواء كان على المستوى السياسى أو الاقتصادى، وأفضل نمط للإصلاح هو سياسات الإصلاح من أعلى، وفى حالة فشل ذلك ستكون الثورة حتمية، وسواء كنا معها أو ضدها يجب أن نتعاون معها لأنها ستأتى بشكل جديد للأجيال المقبلة.

والاستنتاج من كل ما سبق أنه لا بد من استمرار الضغوط على النظام مع الحوار الممتد حتى يحدث الإصلاح، والثورة ستكون على نظام إمبراطورى فاسد مضر للمجتمع وضعيف، وإن لم يحدث ذلك على عهدنا سيحدث على عهد أولادنا، وأنا متفائل بأن إرادة الله فوق كل اعتبار.